فَلْسَفَةُ اللُّطْفِ مِنْ فُرُوعِ الأُصُولِ إِلَى إِرْشَادِ العُقُولِ

المشرف : الدكتور حسين النوري
–أستاذ مشارك في جامعة فارابي
–طهران
sh.noori@ut.ac.ir

الباحثة : عبير عبد الرحيم مجيد المظفر
بحث من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في
الفقه ومباني حقوق إسلامي
جامعة طهران – فارابي
abeeralmthfar@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الحكم – النقل – العقل – اللطف .

كيفية اقتباس البحث
النوري، حسين ، عبير عبد الرحيم مجيد المظفر ، فَلْسَفَةُ اللُّطْفِ مِنْ فُرُوعِ الأُصُولِ إِلَى إِرْشَادِ العُقُولِ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sharia rulings are a kindness to rational rulings

Supervisor : Dr. Hussein Al-Nouri
The university of Tehran-Farab

Researcher: Abeer Abdul Rahim Majeed Al-Muzfar
A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the Ph.D. degree in Jurisprudence and Foundations of Islamic Law
The university of tehran

Keywords : Judgment - Transmission - Reason – Kindness

How To Cite This Article
Al-Nouri, Hussein, Abeer Abdul Rahim Majeed Al-Muzfar, Sharia rulings are a kindness to rational rulings,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

This research explores the relationship between Islamic legal rulings (ḥukm sharʿī) and rational judgments (ḥukm ʿaqlī), highlighting how Islamic legislation interacts with reason and logic in the formulation of jurisprudential rulings. While Islamic rulings are based on divine texts from the Qur'an and Sunnah, rational judgments rely on inference and logical reasoning. The study demonstrates that Islamic rulings complement rational ones by supporting and guiding them in alignment with sound human nature and the objectives of Islamic law (maqāṣid al-sharīʿa) It also clarifies the role of reason in understanding religious texts and deriving rulings from them, as well as its influence on the process of ijtihād (independent legal reasoning). The findings show that rational judgments are not entirely independent of Islamic rulings; rather, there is an overlap between the two. Reason serves as a tool for understanding legislation but does not operate in isolation from it. Achieving balance between reason and revelation is essential for regulating jurisprudential

rulings, ensuring justice, and responding to contemporary changes without compromising core Islamic principles Ultimately, the research concludes that integrating both Islamic and rational judgments is the key to achieving justice in Islamic legislation. This integration enables jurists to issue flexible rulings that adapt to changing circumstances while preserving foundational values, thereby enhancing the understanding of religion and its capacity to respond to modern developments

الخلاصة

يتناول البحث العلاقة بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية، حيث يوضح كيفية تفاعل التشريع الإسلامي مع العقل والمنطق في بناء الأحكام الفقهية. فالأحكام الشرعية تعتمد على النصوص من وحي القرآن والسنة، بينما الأحكام العقلية تستند إلى الاستدلال والتفكير المنطقي ، وقد بينّا أن الأحكام الشرعية تأتي مكملة للأحكام العقلية حيث تدعمها وتوجهها بما يتناسب مع الفطرة السليمة والمقاصد الشرعية ، كما استوضح دور العقل في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها، ومدى تأثيره في الاجتهاد الفقهي ، أظهرت الدراسة أن الأحكام العقلية ليست مستقلة تمامًا عن الأحكام الشرعية، بل هناك تداخل بينهما، فالعقل يُستخدم كأداة لفهم التشريع، لكنه لا يستقل عنه، وأن التوازن بين العقل والنقل ضروري لضبط الأحكام الفقهية، وتحقيق العدالة والاستجابة لمتغيرات العصر دون الإخلال بالمبادئ الإسلامية الأساسية ، وما توصلنا له في البحث إلى أن الجمع بين الأحكام الشرعية والعقلية هو السبيل إلى تحقيق عدالة التشريع الإسلامي، حيث يُمكِّن الفقهاء من تقديم أحكام مرنة تتناسب مع تغير الظروف دون الإخلال بالمبادئ الأساسية، مما يُعزز فهم الدين ويجعله أكثر قدرة على الاستجابة للتطورات الحديثة .

المقدمة

يمثل التفاعل بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية أحد أهم القضايا الأصولية التي تعكس التكامل بين النقل والعقل في التشريع الإسلامي. فالأحكام الشرعية تستند إلى النصوص الوحيية من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتأتي بصيغة تشريعية تهدف إلى تحقيق مصالح العباد وفق مقاصد الشريعة. بينما الأحكام العقلية تعتمد على التفكير المنطقي والاستدلال العقلي، مما يجعلها أداة لفهم الأحكام الشرعية وتطبيقها على الواقع المتغير، يهدف هذا البحث إلى استكشاف مدى تأثير الأحكام العقلية على الفهم الفقهي والاستنباط الشرعي، مع تسليط الضوء على دور الاجتهاد العقلي في تفسير النصوص الشرعية، وإمكانية الجمع بين الأحكام العقلية والنقلية لتحقيق توازن بين ثوابت الشريعة ومتطلبات العصر الحديث ، ومن خلال دراسة هذه العلاقة،

يمكن التوصل إلى فهم أعمق لكيفية توظيف العقل في خدمة التشريع الإسلامي، دون أن يكون ذلك على حساب الالتزام بالنصوص الشرعية أو الخروج عن أصول الفقه الإسلامي وهذا من اللطف اللآهي ، ومن هذا البحث اعتمدنا على مبحثين أساسيين بينهما ، في المبحث الأول المفاهيم اللغوية للاحكام الشرعية والعقلية ومصطلحاتهما ، وفي المبحث الثاني الحدود الفاصلة بين العقل والنقل في التشريع الإسلامي .

السؤال الرئيسي : ما مدى تأثير الأحكام العقلية على استنباط الأحكام الشرعية، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين النقل والعقل في التشريع الإسلامي؟

الأسئلة الفرعية :

١-ما هي حدود تأثير الاحكام العقلية على الاجتهاد الفقهي والاستنباط الشرعي

٢-ما مدى استقلالية العقل في اصدار الاحكام المقارنة بالنصوص الشرعية

٣-كيف تساهم نظرية المقاصد الشرعية في تحقيق التوازن بين الالحكام العقلية والشرعية

الفرضيات :

الفرضية الأساسية:

(يوجد تكامل بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية، بحيث يعتمد الاجتهاد الفقهي على التفاعل بين النصوص الشرعية والاستدلال العقلي).

الفرضيات فرعية:

١ – الأحكام العقلية تلعب دورًا جوهريًا في تفسير الأحكام الشرعية واستنباط القواعد الفقهية.

٢ – الاجتهاد الفقهي يتأثر بمبدأ العقل، لكنه لا يستقل عن النصوص الشرعية، بل يعمل ضمن إطار المقاصد الشرعية.

٣– التوازن بين الأحكام الشرعية والعقلية يساهم في تطوير الفقه الإسلامي ليكون أكثر استجابة للقضايا المستجدة.

٤ – إهمال الجانب العقلي في التشريع قد يؤدي إلى الجمود الفقهي، بينما الاعتماد المفرط عليه قد يخرج عن الأصول الشرعية.

اهداف البحث :

١– توضيح العلاقة بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية وبيان كيفية تفاعل النقل والعقل في التشريع الإسلامي.

٢– دور العقل في فهم الأحكام الشرعية واستنباطها ، ومدى تأثيره على الاجتهاد الفقهي.

٣ – بحث أثر المقاصد الشرعية في تحقيق التوازن بين الأحكام العقلية والشرعية ، خاصة في القضايا المستجدة.

٤ – تحليل التطبيقات العملية للأحكام العقلية في التشريع الإسلامي، من خلال دراسة نماذج فقهية من التاريخ الإسلامي.

٥ – لعمل على صياغة منهجية أصولية تجمع بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية، بما يتناسب مع متغيرات العصر الحديث.

منهج البحث

في دراسة العلاقة بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية، يُعتمد على منهجية تجمع بين التحليل الأصولي والاستنباط الفقهي لضمان تقديم رؤية علمية دقيقة وشاملة. يمكن تحديد منهج البحث وفقًا للمحاور التالية:

١–المنهج الاستقرائي : يتم من خلاله جمع المعلومات من المصادر الأساسية مثل القرآن الكريم، السنة النبوية، وكتب الفقه وأصول الفقه، مع دراسة كيفية تناول العلماء لهذه العلاقة عبر التاريخ.

٢–المنهج التحليلي : يُستخدم لتحليل العلاقة بين الأحكام الشرعية والعقلية، ودراسة أوجه التكامل والتعارض بينهما.

٣–المنهج المقارن : لمقارنة آراء العلماء والمذاهب الفقهية المختلفة حول الأحكام العقلية ومدى تأثيرها على الأحكام الشرعية والاستنباط الفقهي.

الدراسات السابقة

١–**رسالة في التحسين والتقبيح** للمؤلف الشيخ جعفر السبحاني ، الطبعة الأولى لسنة (١٤٢٠ هـ)في مطبعة اعتماد في قم المقدسة من منشورات مؤسسة الامام الصادق ع ، يشير الكتاب في بحث العلوم الإنسانية لعلاقتها بعلوم أخرى لا سيما علم الكلام والأخلاق والفقه ، والذي يلخص في بحث بيان الحسن والقبح العقليين وجواز قواعد الاستنباط وادلته لوجوب وحرمة اصل الموضوع وقبح التفكيك بينهما لملازمة الامر بمقدمته ، مع بيان تناول موضوع القيم الإنسانية بالبحث الذي يتعرض الى تلك القاعدة بأخذ ما يحسنه العقل من قيم وما يقبحه من الرذائل .

٢– **كتاب السرائر : للفقيه العالم محمد بن ادريس الحلي** الطبعة الثانية ١٤١٠هـ مؤسسة النشر الإسلامي في قم المشرفة إشارة المؤلف أهمية اللجوء الى الدليل العقلي والاستناد الى حكمه والذي وبهذا كان المؤلف اول فقيه امامي يعطي الدليل العقلي كل هذه الأهمية ويضعه في موازاة

الأدلة الثلاثة من الكتاب والسنة والاجماع لاستنباط حكم منها ، وبهذا قد حظي الدليل العقلي عند الأصوليين والمتكلمين بأهمية بالغة ، لكنّه بفعل تأثير المدرسة الإخبارية في العصور المتأخرة ، فقد المكانة فقلصت من قدرته وحدّت من أهميته .

٣-**الفقه والاجتهاد عناصر التأصيل والتجديد والمعاصرة** ، الناشر مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي بيروت ، سنة النشر ٢٠٠٧م ، كتاب من جزئين لكاتبه علي رضا فيض ترجمة حسين صافي في ثوبه المعاصر الجديد في تجديدية القوانين الإسلامية في اطار العقل والنقل والذي استشهد فيه خاصية الاجتهاد وعلاقته في أصول الفقه والفقه وتجدده برؤية مستقبلية ، يقدم هذا الكتاب صورة وافية من النماذج المختارة من فقهاء الامامية والنظريات الجديدة أبدعوها وطوروها في فترات الازدهار الإسلامي في الحوزات العلمية الإيرانية .

المبحث الأول

المفاهيم العامة

المطلب الأول

أولا : الحكم لغة واصطلاحاً

١. الحكم في اللغة:

الحكم في اللغة العربية مشتق من الفعل حَكَمَ ، ويُطلق على معنى القضاء والفصل بين الأمور. ومن معانيه أيضًا: المنع، حيث يقال "حَكَمَ الشيءَ أي منعه وضبطه. كما يُستخدم بمعنى الإلزام والتقرير، مثل قول العرب: حكم القاضي بين الناس، أي فصل بينهم بقرار ملزم (مكرم، ٢٠١٦، الصفحات ج٤-ص١٨٧)

٢. الحكم في الاصطلاح:

الحكم اصطلاحًا له عدة تعريفات وفقًا للسياق الذي يُستخدم فيه، ومنها:

في الفقه: يُعرف الحكم الشرعي بأنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييرًا أو وضعًا ، أي أنه ما يقرره الشرع من وجوب أو استحباب أو إباحة أو تحريم أو كراهة للأفعال وهو التشريع الصادر من الله سبحانه وتعالى لتنظيم حياة الانسان (الصدر، ٢٠١٢، الصفحات ج١- ص٥٢).

في أصول الفقه: يُعرف الحكم بأنه التأثير الشرعي الذي يُرتب على فعل المكلف سواء بالإلزام أو التخيير أو الوضع، وينقسم إلى:

١-الأحكام التكليفية: مثل الواجب، المندوب، المحرم، المكروه، والمباح.

٢-الأحكام الوضعية: مثل السبب، الشرط، المانع، والعزيمة والرخصة (الانصاري، ١٤١٩هـ).

في الفلسفة والمنطق: يُعرف الحكم بأنه إسناد قضية إلى أخرى إثباتًا أو نفيًا، أي أنه تقرير شيء على شيء، مثل الشمس مشرقة (حكم بالإثبات) أو الليل ليس نهارًا (حكم بالنفي) (القرطبي، ٢٠٠٢، صفحة ص٢٢).

ثانيا: العقل لغة و اصطلاحا

أولًا: العقل في اللغة

العقل في اللغة مأخوذ من مادة عَقَلَ وتعني الربط والمنع، حيث يقال عَقَلَ البعير أي قيّده ومنعه من الحركة. ويأتي بمعنى الإدراك والتمييز، فهو القوة التي تمنح الإنسان القدرة على الفهم والاستنتاج. كما يحمل معنى "ضبط الأمور"، ولذلك يُقال "عاقل" لمن يُحسن التصرف ويدرك العواقب (الرازي، ١٩٧٩، الصفحات ج٤-ص٧٠).

ثانيًا: العقل في الاصطلاح :

١. **حجة إلهية :** حيث يُعد العقل واحدًا من الحجج التي أودعها الله في الإنسان ليكون وسيلة للفهم والتمييز بين الحق والباطل، ويؤكد ذلك قول الإمام الكاظم (عليه السلام): إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة، وهي الرسل والأنبياء، وحجة باطنة، وهي العقول (الكليني، ٢٠٠٨م، الصفحات ج١-ص١٦).

٢.**ميزان التكليف:** العقل هو أساس التكاليف الشرعية، فمن لا يمتلكه لا يكون مكلفًا شرعًا. لذلك، يُعتبر العقل أداة لفهم الشريعة واستيعاب تعاليمها (الفضلي، ١٩٩٣م).

٣.**مصدر لمعرفة الله:** العقل يُستخدم في معرفة الله وإدراك وجوده وصفاته، ويُعتبر من الوسائل التي تساعد الإنسان على فهم الغيب من خلال التأمل في آيات الكون (المازندراني، ٢٠٠٢، الصفحات ج٥-ص٥٤).

٤.مكمّل للنقل: لا يُنظر إلى العقل على أنه مستقل تمامًا عن الوحي، بل يُكمّل النقل ويفسره وفقًا للضوابط الشرعية. فقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام): من كان له عقل، كان له دين، ومن كان له دين، دخل الجنة (المجلسي، ١٩٨٢، الصفحات ج١- ص٩١).

ثالثا : النقل : لغة واصطلاحا

١. **النقل :اللغة:**

النقل مأخوذ من الفعل نَقَلَ، ويعني التحويل والتغيير من موضع إلى آخر، سواء كان ذلك للأشياء أو المعلومات. يُقال نقل الحديث أي رواه وأوصله إلى الآخرين، ويستخدم بمعنى التبليغ أو الإخبار عن شيء معين دون إضافة أو تحريف (مكرم، ٢٠١٦، الصفحات ج١٤- ص٣٤٥).

٢. النقل : اصطلاحا

يُقصد بالنقل إيصال الأحكام الشرعية والمعارف الدينية من مصادرها الأصلية إلى المكلفين، اعتمادًا على الرواية الصحيحة والنصوص الشرعية الموثوقة (الانصاري، فرائد الاصول ، ١٤١٩هـ، صفحة ص٥٥) . ويتجلى مفهوم النقل في عدة جوانب:

•النقل عن المعصومين (عليهم السلام):

يُعتبر النقل عن الأئمة الاثني عشر أمرًا جوهريًا في الفقه ، حيث تُستقى الأحكام والتشريعات من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم، بوصفهم امتدادًا للنبوة وحفظةً للشريعة الإسلامية.

•النقل في الرواية الفقهية:

لعلى السند الصحيح في نقل الروايات والأحكام، إذ تُؤخذ الأحكام من النصوص القرآنية والحديثية المنقولة عبر سلسلة من الرواة الثقات مما يضمن صحة الفهم الفقهي والتشريعي.

•النقل مقابل الاجتهاد العقلي:

هناك توازن بين النقل والاجتهاد العقلي، حيث يتم الاستناد إلى النصوص الشرعية أولًا، ثم يأتي دور العقل في فهمها واستنباط الأحكام منها، بشرط عدم تجاوز حدود النقل الثابت أو تأويله بشكل يخالف التعاليم القطعية (الطوسي، ١٣٧٦هـ ، الصفحات ج١- ص٥).

رابعا : اللطف لغة واصطلاحاً

١. اللطف في اللغة:

اللطف مأخوذ من الجذر لَطَفَ، ويعني الرِّفق والسهولة وحسن المعاملة، كما يُستخدم بمعنى الدقة والخفاء في التصرف، فيقال "لطيف المعاملة" أي رقيق وودود. ويأتي أيضًا بمعنى إيصال الخير إلى الغير بطريقة غير مباشرة ، مثلما يُقال: لَطَفَ الله بعباده أي رحمهم وأحسن إليهم من حيث لا يشعرون، واللطف البر والتكرمة والتحفي (مكرم، ٢٠١٦، الصفحات ج٩-ص١٣٦) .

٢. اللطف في الاصطلاح :

قول "ما أفاد المكلَّف هبةً مقرِّبةً إلى الطاعة، ومبعِّدةً عن المعصية، ولم يكن له حظٌّ في التمكين، ولم تبلغ به الهبة حدَّ الإلجاء" (الحلي، ١٤١٥ هـ ، صفحة ص٢٥٢) اللطف يُستخدم كمفهوم يرتبط بفكرة التدبير الإلهي لحفظ مصالح العباد وتوجيههم نحو الخير، ويُعرّف بأنه:

١. ما يقرّب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية ، دون أن يؤدي إلى الإجبار أو الإكراه، بل يكون وسيلة رحيمة تساعد الإنسان على السير في طريق الخير باختياره.

٢. مبدأ عقلي في عدل الله، حيث يُعتبر اللطف وسيلة لضمان عدم ترك العباد بلا توجيه أو هداية، وفقًا لمبدأ الحكمة الإلهية.

٣. أحد أدلة الإمامة، إذ يرى علماء الإمامية أن وجود الإمام المعصوم هو لطف من الله بالعباد، لأنه يرشدهم ويهديهم لما فيه صلاحهم (الاملي، ١٩٨٦، صفحة ص٤٤٤).

المطلب الثاني

التداخل بين الاحكام الشرعية والاحكام العقلية في الفقه الإسلامي

التداخل بين الأحكام الشرعية والعقلية في الفقه الإسلامي ليس تناقضًا، بل هو تكامل يعزز فهم التشريع الإسلامي ويوسّع نطاق تطبيقه على الواقع المتغير. الجمع بين النقل والعقل يساهم في تحقيق العدالة التشريعية، ويضمن استمرارية الفقه الإسلامي في معالجة القضايا الحديثة بطريقة منسجمة مع أصول الدين. التداخل بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية في الفقه الإسلامي يعكس العلاقة المتكاملة بين النص الشرعي والاستدلال العقلي في التشريع الإسلامي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر تمامًا، بل يُستخدم العقل لفهم الأحكام الشرعية وتطبيقها وفق الضوابط الفقهية. يمكن توضيح هذا التداخل من خلال المحاور التالية:

١.التداخل في فهم النصوص الشرعية

العقل يُستخدم لتفسير النصوص الشرعية وفق قواعد أصول الفقه ، مثل فهم دلالة الألفاظ وإجراء القياس الفقهي و الأحكام الشرعية تُستنبط من القرآن والسنة، لكن العقل يساعد في فهم السياقات والمقاصد التشريعية لهذه الأحكام.

٢. التداخل في الاجتهاد الفقهي واستنباط الأحكام

الاجتهاد يقوم على الجمع بين الأدلة النقلية (النصوص الشرعية) والأدلة العقلية (الاستدلال والمنطق) (المازندراني، ٢٠٠٢، الصفحات ج٥- ص٢١٦) ، الفقهاء يعتمدون على العقل في القضايا المستجدة التي لا يوجد فيها نص صريح، مثل المسائل الطبية الحديثة والمعاملات المالية المتطورة.

٣. التداخل في المقاصد الشرعية

المقاصد الشرعية تُحدد أهداف التشريع الإسلامي، والعقل يلعب دورًا في فهمها وتطبيقها بما يحقق مصلحة الأمة ، حفظه من جانب الوجود، بتوجيهه إلى النظر والتفكير والاستنتاج ، لقوله تعالى: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ) (الغاشية :١٧)، (أَفَلَا يَعْقِلُون)(الصافات : ١٨٣) ، (لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)(الحشر : ٢١).و تحقيق العدالة والمصلحة العامة يعتمد على الجمع بين الأحكام الشرعية والعقلية في صياغة التشريعات الإسلامية (الشاطبي، ١٩٩٠م ، صفحة ص٢٤).

٤. التداخل في الأحكام الوضعية والتكليفية

– بعض الأحكام الشرعية تعتمد على العقل لفهم أسبابها وغاياتها، مثل العلة في تحريم بعض الأفعال أو فرض العبادات ، والأحكام التكليفية مثل الواجب والحرام تعتمد على النقل، لكن العقل يستوعب الحكمة منها ويؤيد تطبيقها (الخرساني، ١٤٠٩هـ ، صفحة ص٤٤٤).

٥. أمثلة عملية على التداخل

- **القياس الفقهي:** يعتمد على استخدام العقل في استنباط حكم شرعي لمسألة غير منصوص عليها، بناءً على تشابهها مع مسألة أخرى منصوص عليها، وأن نحصي الحالات والصفات التي من المحتمل أن تكون مناطا للحكم وبالتأمل والحدس والاستناد إلى ذوق الشريعة يغلب على الظن أن واحدا منها هو المناط، فيعمم الحكم إلى كل حالة يوجد فيها ذلك المناط (الصدر، ٢٠١٢، الصفحات ج١– ص٣٦٤).
- **سد الذرائع:** يعتمد على العقل في استنتاج أن بعض التصرفات المباحة قد تؤدي إلى محرمات، فيتم منعها احترازًا (المرتضى، ٢٠١٩م، الصفحات ج٢–ص٥٩٣).
- **المصلحة المرسلة** : تُستخدم عندما يرى العقل أن هناك منفعة عامة يجب الحفاظ عليها وفق المبادئ الإسلامية، حتى لو لم يرد نص محدد حولها.

المبحث الثاني

تأثير المقاصد الشرعية في ضبط العلاقة بين العقل والنقل

المطلب الأول : إشكاليات الاجتهاد العقلي في ظل النصوص الشرعية

يُعد الاجتهاد العقلي أحد أدوات استنباط الأحكام الشرعية، ولكنه يواجه العديد من الإشكاليات البحثية التي تجعل الفقهاء يتعاملون معه بحذر، حفاظًا على الضوابط الشرعية وعدم الخروج عن منهج أهل البيت (عليهم السلام). فيما يلي أبرز الإشكاليات:

١. إشكالية حدود الاجتهاد العقلي أمام النص الشرعي

الفقه عندنا يعتمد بشكل أساسي على النصوص المعصومة ، مما يطرح إشكالية حول مدى إمكانية تقديم العقل على النقل في القضايا غير المنصوص عليها (المفيد، ٢٠١٥م ، الصفحات ج٤– ص١٣).

هل يمكن للعقل أن يستقل تمامًا في إصدار الأحكام، أم يجب أن يبقى ضمن إطار النصوص والروايات المعتمدة ؟ ، الامام الكاظم عليه السلام يقول : ان لله على الناس حجتين ، حجة ظاهرة وهي الرسل والانبياء وحجة باطنة وهي العقول (الكليني، ٢٠٠٨م، صفحة ص١٤)، مما يؤكد ان العقل مكمل للوحي وليس مستقلا عنه ، والعقل أداة لفهم الاحكام الشرعية واستنباطها

ولا يمكن ان يستقل تماما في اصدار الاحكام بل يجب ان يبقى ضمن إطار النصوص والروايات المعتمدة .

٢. إشكالية التعارض بين العقل والنقل

– بعض الأحكام العقلية قد تتعارض مع ظاهر النصوص الشرعية، مما يثير مسألة كيفية التعامل مع هذا التعارض. التوفيق بين العقل والنقل، لكن كيف يتم ذلك عمليًا دون التأويل المُفرط للنصوص؟

٣. إشكالية الاعتماد على القياس والاستحسان

– الفقه يرفض القياس والاستحسان كمصدر مستقل للتشريع، لعدم اعتمادهما على النصوص الشرعية القطعية.

– هل يمكن اعتبار بعض أشكال الاستدلال العقلي مقبولة ضمن ضوابط الاجتهاد الإمامي، أم يجب رفضها تمامًا؟

٤. إشكالية الاجتهاد في القضايا المستحدثة

– مع ظهور قضايا جديدة لا نص فيها، مثل التكنولوجيا الحديثة والطب المتقدم، كيف يمكن للعقل

أن يجتهد ضمن أصول الفقه ؟

– الفقه يعتمد على الاجتهاد الشرعي المنضبط، لكن هل يمكن أن يؤدي توسع الاجتهاد العقلي إلى تجاوز بعض الثوابت الشرعية؟

٥. إشكالية ضبط الاجتهاد العقلي ضمن المقاصد الشرعية

– الاجتهاد العقلي يجب أن يكون منسجمًا مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لكن بعض الفقهاء قد يختلفون في تفسير هذه المقاصد.

– كيف يمكن للعقل أن يُفسر المقاصد دون الخروج عن الضوابط الشرعية؟ وهل هناك معايير واضحة لضبط هذا الاجتهاد؟

الإجتهاد العقلي يمثل عنصرًا مساعدًا وليس بديلاً عن النصوص الشرعية، ولذلك يواجه العديد من الإشكاليات التي تحتاج إلى معالجة دقيقة حتى لا يتجاوز حدود الشرع. الحل يكمن في التوازن بين النقل والعقل، دون إلغاء أحدهما أو تقديمه بشكل مُطلق (اليزدي، ١٣٥٥هـ ، الصفحات ج١– ص٦٩٠).

المطلب الثاني

الاتجاهات الحديثة في تفسير الاحكام الشرعية باستخدام العقل

شهد تفسير الأحكام الشرعية باستخدام العقل تطورات ملحوظة في العصر الحديث، حيث بدأ الفقهاء في دمج الأدلة العقلية مع النصوص الشرعية بشكل أكثر مرونة، مع الحفاظ على الضوابط الأصولية. فيما يلي أبرز الاتجاهات الحديثة في هذا المجال:

١. التفسير العقلي في ضوء مقاصد الشريعة

- التركيز على فهم الأحكام الشرعية وفق المقاصد الكلية للإسلام، مثل العدالة والرحمة والمصلحة العامة.
- استخدام العقل لتفسير الأحكام في سياقات حديثة دون تجاوز القواعد الشرعية الثابتة (الشاطبي، ١٩٩٠م).

٢. الاجتهاد العقلي في القضايا المستجدة

- البحث في الأحكام الشرعية المتعلقة بالمستجدات العلمية والتكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، الهندسة الوراثية، والمعاملات المالية الرقمية.
- توظيف العقل لفهم النصوص الشرعية في سياق التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة (الحوراني، ٢٠٢٥).

٣. التأويل العقلي للنصوص الفقهية

- الاتجاه نحو دراسة دلالات النصوص الفقهية القديمة باستخدام التحليل العقلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المتغيرة.
- مراجعة بعض الأحكام الفقهية بناءً على مناهج التحليل العقلي التي تراعي الواقع الجديد للمجتمعات الإسلامية (الكرمي، ٢٠١٥).

٤. الجمع بين العقل والنقل في الاجتهاد الفقهي

- تعزيز منهج التكامل بين النقل والعقل، بحيث يكون العقل وسيلة لفهم النصوص الشرعية وليس بديلاً عنها.
- توسيع قاعدة الاستدلال العقلي في المسائل الفقهية غير المنصوص عليها، دون تجاوز حدود الشريعة (الكرمي، ٢٠١٥).

٥. الاستفادة من الفلسفة الإسلامية في الاجتهاد العقلي

- إعادة دراسة آراء الفلاسفة المسلمين مثل ابن سينا، الفارابي، وملا صدرا في تفسير العلاقة بين العقل والشريعة.
- الاستفادة من المناهج الفلسفية في تطوير الفكر الفقهي الإمامي دون المساس بثوابت العقيدة (ذبيحي، ٢٠١٩).

الاتجاهات الحديثة في تفسير الأحكام الشرعية باستخدام العقل عند الفقهاء الإمامية تعكس **محاولة للتوفيق بين ثوابت الدين ومتطلبات العصر، حيث يُستخدم العقل في خدمة الشريعة وليس بمعزل عنها، مما يضمن استمرارية الفقه الإسلامي في مواجهة تحديات العصر الحديث.

الخاتمة

بعد دراسة العلاقة بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية، يتضح أن الشريعة الإسلامية جاءت متوافقة مع العقل السليم ، حيث إن الأحكام الشرعية ليست مجرد أوامر ونواهٍ، بل تحمل في طياتها لطفًا ورحمةً تتجلى في مراعاة مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة.

أظهرت الدراسة أن الأحكام الشرعية تعتمد على التكليف بما يستطيعه الإنسان، مما يعكس العدل الإلهي في التشريع، كما أن العقل يلعب دورًا في فهم هذه الأحكام واستنباط مقاصدها. ومن هنا، فإن العلاقة بين العقل والشرع ليست علاقة تنافر، بل تكامل، حيث يساعد العقل في إدراك الحكمة الإلهية وراء التشريعات المختلفة.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز البحث الفقهي العقلي لفهم الأحكام الشرعية بشكل أعمق، والاعتماد على الاجتهاد المنضبط الذي يجمع بين النصوص الشرعية والمقاصد العقلية، مما يسهم في تقديم رؤية متوازنة تجمع بين الإيمان والعقل في فهم التشريع الإسلامي.

النتائج

- العلاقة بين الأحكام الشرعية والعقلية تقوم على التكامل وليس التناقض، حيث إن الأحكام الشرعية جاءت متوافقة مع العقل السليم.
- الأحكام الشرعية تعتمد على التكليف بما يستطيعه الإنسان، مما يعكس العدل الإلهي في التشريع.
- العقل يلعب دورًا في فهم الأحكام الشرعية واستنباط مقاصدها، مما يعزز الاجتهاد الفقهي.
- هناك حاجة إلى **مقاربة وسطية** تجمع بين النصوص الشرعية والمقاصد العقلية لضمان فهم متوازن للأحكام.

التوصيات

- تعزيز البحث الفقهي العقلي لفهم الأحكام الشرعية بشكل أعمق.
- دعم الاجتهاد المنضبط الذي يجمع بين النصوص الشرعية والمقاصد العقلية.
- تقديم برامج تعليمية تسلط الضوء على العلاقة بين العقل والشرع في التشريع الإسلامي.

المصادر

- **القران الكريم**

المراجع

ابن منظور محمد بن مكرم. (٢٠١٦). *لسان العرب* . قم المقدسة : ادب الحوزة .

ابو اسحاق الشاطبي. (١٩٩٠م). *نظرية المقاصد* . المغرب: الدار البيضاء .

احمد بن فارس القزويني الرازي. (١٩٧٩). معجم *مقاييس اللغة* . بيروت: دار الفكر.

الاخوند الخرساني. (١٤٠٩هـ). *كفاية الاصول* . قم المقدسة : مؤسسة ال البيت ع لاحياء التراث .

الحسن بن يوسف المطهر الحلي. (١٤١٥ هـ). *منهاج اليقين* . طهران: دار الاسوة .

حسن زادة الاملي. (١٩٨٦). *شرح تجديد الاعتقاد* . قم المقدسة : مؤسسة النشر الاسلامي .

عبد الكريم الحائري اليزدي. (١٣٥٥هـ). *درر الفوائد* . قم المقدسة : مؤسسة الناشر الاسلامية .

عبد الهادي الفضلي. (١٩٩٣م). *خلاصة علم الكلام* . بيروت : دار المؤرخ العربي.

علي بن الحسين شريف المرتضى. (٢٠١٩م). *الذريعة الى اصول الشريعة* . طهران : جامعة طهران .

محمد باقر الصدر. (٢٠١٢). *علم الاصول* . قم المقدسة : مؤسسة ال البيت عليهم السلام .

محمد باقر المجلسي. (١٩٨٢). *بحار الانوار* . بيروت : دار احياء التراث .

محمد بن الحسن الطوسي. (١٣٧٦هـ). *عدة الاصول* . قم المقدسة : مؤسسة تيزهوش.

محمد بن محمد المفيد. (٢٠١٥م). *اوائل المقالات* . تبريز –ايران : مكتبة حقيقت .

محمد بن يعقوب الكليني. (٢٠٠٨م). *شرح اصول الكافي* . بيروت: دار المجتبى .

محمد صالح السروي المازندراني. (٢٠٠٢). *شرح اصول الكافي* . قم المقدسة : دار احياء التراث.

مرتضى الانصاري. (١٤١٩هـ). *فرائد الاصول* . ايران : مجمع الفكر الاسلامي.

مرتضى الانصاري. (١٤١٩هـ). *فرائد الاصول* . ايران : مجمع الفكر الاسلامي .

1-Ibn Manzur, Muhammad bin Makram. (2016). Lisan al-Arab (The Arab Tongue). Qom: Adab al-Hawza.

2-Abu Ishaq al-Shatibi. (1990). Nazariyyat al-Maqasid (The Theory of Higher Objectives). Morocco: Casablanca.

3-Ahmad bin Faris al-Qazwini al-Razi. (1979). Mu'jam Maqayis al-Lughah (Dictionary of Language Standards). Beirut: Dar al-Fikr.

4-Al-Akhund al-Khorasani. (1409 AH). Kifayat al-Usul (Sufficiency of Principles). Qom: Ahl al-Bayt Foundation for Heritage Revival.

5-Al-Hasan bin Yusuf al-Mutahhar al-Hilli. (1415 AH). Minhaj al-Yaqin (The Paradigm of Certainty). Tehran: Dar al-Uswah.

6-Hassan Zadeh al-Amili. (1986). Sharh Tajdid al-I'tiqad (Explanation of the Renewal of Belief). Qom: Islamic Publishing Institution.

7-Abdul-Karim al-Ha'iri al-Yazdi. (1355 AH). Durar al-Fawa'id (Pearls of Benefits). Qom: Islamic Publisher Foundation.

8-Abdul-Hadi al-Fadhli. (1993). Khulasat Ilm al-Kalam (Summary of Scholastic Theology). Beirut: Dar al-Muarikh al-Arabi.

9-Ali bin al-Hussein, Sharif al-Murtada. (2019). Al-Dhariah ila Usul al-Shariah (The Means to the Principles of Islamic Law). Tehran: University of Tehran.

10-Muhammad Baqir al-Sadr. (2012). Ilm al-Usul (Science of Principles). Qom: Ahl al-Bayt Foundation.

11-Muhammad Baqir al-Majlisi. (1982). Bihar al-Anwar (Oceans of Lights). Beirut: Dar Ihya al-Turath.

12-Muhammad bin al-Hassan al-Tusi. (1376 AH). Uddat al-Usul (The Tool of Principles). Qom: Tizhoosh Foundation.

13-Muhammad bin Muhammad al-Mufid. (2015). Awa'il al-Maqalat (The Foremost of Articles). Tabriz - Iran: Haqiqat Library.

14- Muhammad bin Yaqub al-Kulayni. (2008). Sharh Usul al-Kafi (Explanation of the Principles of al-Kafi). Beirut: Dar al-Mujtaba.

15- Muhammad Salih al-Sarawi al-Mazandarani. (2002). Sharh Usul al-Kafi (Explanation of the Principles of al-Kafi). Qom: Dar Ihya al-Turath.

16- Murtada al-Ansari. (1419 AH). Fara'id al-Usul (The Unique Principles). Iran: Islamic Thought Assembly.